

Distr.: General  
24 October 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ج) من جدول الأعمال المؤقت \*\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة\*\*\*

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات  
حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، المقدم وفقاً لقرار مجلس  
حقوق الإنسان 7/46.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

\*\* A/77/150.

\*\*\* قُيِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه آخر التطورات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد

### حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: حافز للتعجيل باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

#### موجز

في هذا التقرير، يشكك المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، في الاعتقاد الشائع بأن أهداف التنمية المستدامة هي مجرد تطلعات، وذلك بتسليط الضوء على الالتزامات الواسعة النطاق في مجال حقوق الإنسان التي تقوم عليها الأهداف. ويشكل سوء الفهم الخطير هذا للأهداف بوصفها طموحا سببا رئيسيا في عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف. ويعتبر الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، الذي اعترف به مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في الفترة الأخيرة، حافزا لإجراء تغييرات عامة والتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف. ويفصل المقرر الخاص الخطوات اللازمة لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء حالة الطوارئ المناخية، وإنهيار التنوع البيولوجي، والتلوث السام المنتشر على نطاق واسع والأهداف. ويحدد المقرر الخاص أيضا مصادر التمويل لسد الفجوة التمويلية فيما يتعلق بالأهداف، ويعرض الممارسات الجيدة ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول والأعمال التجارية تحقيق الأهداف، وعدم ترك أحد خلف الركب، والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها المتصلة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

## أولا - مقدمة

- 1 - يعتبر الخلل الاقتصاد العالمي. ويقوم ذلك الاقتصاد على ركيزتين - استغلال الناس واستغلال الكوكب - تتسمان بأنهما ظالمتان وغير مستدامتين ولا تتوافقان مع التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهذا سبب رئيسي في المأزق البشري، ولئن كانت الجوائح والحروب أحداث مدمرة ومخرية، فإنها أسباب عابرة لتشتيت الانتباه مقارنة بالفقر المدقع، وعدم المساواة البشعة والكارثة البيئية التي تهدد بنسف مستقبلنا.
- 2 - ويسبب التلوث حالة موت مبكر كل أربع ثوان. ويملك أغنى 10 رجال في العالم ثروة تزيد عما يملكه أفقر 3,1 بلايين شخص، ويولد أغنى 20 شخصا من أصحاب البلايين 8 000 مثلا من التلوث الكربوني مقارنة بأفقر بليون شخص مجتمعين<sup>(1)</sup>.
- 3 - واستجابة لهذه الأزمات العالمية المترابطة، أجرت الأمم المتحدة أوسع مشاورات عامة في التاريخ، أشركت فيها ما يقرب من 10 ملايين شخص، واعتمدت في عام 2015 إطارا دوليا بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (قرار الجمعية العامة 1/70). وتتضمن خطة عام 2030 أهداف التنمية المستدامة و 169 غاية، تهدف إلى "إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي".
- 4 - ونقع حقوق الإنسان في صميم هذه الرؤية، بما في ذلك التعهدات بعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولا إلى الأشد تخلفا عن الركب. وباعتماد خطة عام 2030، دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج قائم على الحقوق يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتوخت عالما يسود احترام حقوق الإنسان جميع أرجائه. وذكرت نائبة الأمين العام، في البيان الذي أدلت به أمام الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، أن "حقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة - والتنمية المستدامة هي وسيلة قوية لإعمال جميع حقوق الإنسان".
- 5 - ومما يؤسف له أن أهداف التنمية المستدامة تعرضت للتخريب بسبب عدم ربطها صراحة بالتزامات حقوق الإنسان القابلة للإنفاذ قانونا. وأوصى تقرير أعده فريق الدعم التقني للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بأن يشير كل هدف صراحة إلى معايير حقوق الإنسان المقابلة بطريقة تستورد وتعزز المحتوى الفعلي لتلك الحقوق على النحو المعترف به في القانون الدولي<sup>(2)</sup>. وأوصى فريق الدعم التقني أيضا بأن تكون الغايات متسقة بشكل وثيق وصريح مع معايير حقوق الإنسان المقابلة لها. ورفضت الدول هذا التوجيه. ولا تتضمن الأهداف سوى عدد قليل من الإشارات الصريحة إلى حقوق الإنسان، دون الإشارة إلى الحقوق في الغذاء أو الماء أو الصحة أو في مستوى معيشي لائق أو بيئة صحية. ولا حظ المنتقدون أنه "من المرجح أن تكون الرغبة في تجنب نظام قوي للمساءلة هي التي حفزت

(1) Oxfam International, *Inequality Kills* (Oxford, 2022)

(2) United Nations, Technical Support Team for the Open Working Group on Sustainable Development Goals, *Compendium of TST Issues Briefs*, Issues Brief 18: Human rights, including the right to development, pp. 139-146

أعضاء [الأمم المتحدة] على اختيار عدم تأطير [أهداف التنمية المستدامة] صراحة من حيث الالتزامات القانونية لحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>.

6 - ولا تتمثل المشكلة الأكبر في أهداف التنمية المستدامة ذاتها، بل في الطريقة التي تنظر بها الدول إليها وتصورها باعتبارها مجرد طموح، في حين أن الواقع هو أن الأهداف مبنية على أساس متين من قانون حقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي الملزمين والقابلين للتنفيذ قانوناً. ولا يمكن للأهداف أن تحوّل بطريقة سحرية الالتزامات الملزمة قانوناً إلى تعهدات سياسية غير قابلة للتنفيذ. ويؤثر عدم وجود معايير صريحة لحقوق الإنسان في الأهداف والغايات تأثيراً سلبياً على كل من جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة.

7 - ووفقاً للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، هناك التزامات في مجال حقوق الإنسان تقوم عليها جميع الأهداف و 93 في المائة من الغايات (157 من أصل 169)<sup>(4)</sup>. فعلى سبيل المثال، يُربط الهدف 7 المتعلق بالطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25، الفقرة 1)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11، الفقرة 1)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5 هـ)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 24، الفقرة 2 ج)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 14، الفقرة 2 ج)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 28، الفقرة 1)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 22، الفقرة 2، والمادة 24)، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (المادة الثامنة عشرة، الفقرة 2 ب)، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) (المادة 11)، والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) (المادة 1)، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) (المادتان 1 و 4)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (المادتان 25 و 32)، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (المادتان 5 و 18).

8 - ومع اقتراب البشرية من نقطة منتصف الطريق بين عامي 2015 و 2030، يتسم فهم حقوق الإنسان التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة والالتزامات والمسؤوليات المقابلة للدول والأعمال التجارية بأنه ضروري للتخفيف من حدة المظالم البيئية، وسد الفجوة التمويلية فيما يتعلق بالأهداف وتعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف. وكما لاحظ الأمين العام في إطلاق ندائه إلى العمل لعام 2020 المعنون "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان":

عندما نتخذ نهجاً قائماً على حقوق الإنسان إزاء التنمية، تكون النتائج أكثر استدامة وقوة وفعالية. وهذا هو السبب في أن حقوق الإنسان تتخلل جميع جوانب خطة التنمية المستدامة

(3) انظر Gillian MacNaughton "The mysterious disappearance of human rights in the 2030 development agenda", in *Interdisciplinary Approaches to Human Rights*, E.H. Chowdhury and R. Srikanth, eds. (Abingdon and New York, Routledge, 2019).

(4) انظر <https://sdgdata.humanrights.dk/en/node/252884>.

لعام 2030. وتستند أهداف التنمية المستدامة الـ 17 إلى الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن الحق في التنمية<sup>(5)</sup>.

9 - وفي عام 2021، جدد مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص وطلب إليه العمل على تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون الأعمال الكامل للالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، والثغرات التي تشوب حماية تلك الحقوق، بما في ذلك في سياق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (القرار 7/46).

10 - ولإعداد هذا التقرير، عُمِّت دعوة لتقديم مساهمات في آذار/مارس 2022. ووردت تقارير من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وإستونيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، والبرتغال، وتوغو، والجزائر، وجنوب السودان، والسلفادور، وغواتيمالا، وفانواتو، وقطر، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، واليونان والاتحاد الأوروبي، وكذلك من منظمات مجتمع مدني<sup>(6)</sup>. وأجريت مشاورة في حزيران/يونيه مع خبراء في أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان من مركز القانون الدولي للتنمية المستدامة. ويركز هذا التقرير على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والإمكانات التحويلية لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

## ثانيا - معلومات مستكملة بشأن أهداف التنمية المستدامة: يتجه العالم نحو فشل كارثي

11 - مع اقترابنا من نقطة منتصف الطريق بين عامي 2015 و 2030، يتلشى أي أمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل السراب. وفي عام 2019، قبل الجائحة، حذرت نائبة الأمين العام من أننا "نخرج عن المسار الصحيح عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وأن "هناك حاجة ماسة إلى استجابة أعمق وأكثر طموحا وأكثر قدرة على إحداث التحول وأكثر تكاملا حتى نتمكن من العودة إلى المسار الصحيح"<sup>(7)</sup>. وتوصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى نفس الاستنتاج<sup>(8)</sup>. وجعلت الجائحة الأمور أسوأ بكثير. وفي عام 2021، وللسنة الثانية على التوالي، فشل العالم في إحراز تقدم بشأن الأهداف<sup>(9)</sup>. وفي عام 2022، لاحظ الأمين العام أن "التقدم الإنمائي المستمر منذ سنوات وحتى عقود يُوقف أو يُعكس مساره" (انظر E/2022/55، الفقرة 2). ولا توجد دولة على الطريق الصحيح لتحقيق جميع الأهداف. ومن المرجح أن يفوت معظم الدول الغالبية العظمى من الغايات، ولا سيما تلك التي تركز على البيئة. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الدول تفشل في اتخاذ الإجراءات الجريئة والتحويلية التي تمس الحاجة إليها في إساءة تفسير الأهداف باعتبارها طموحات وليس التزامات.

(5) انظر [www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The\\_Highest\\_Aspiration\\_A\\_Call\\_To\\_Action\\_For\\_Human\\_Right\\_English.pdf](http://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf)

(6) انظر [www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-inputs-human-rights-transformative-actions-and-un-sustainable-development](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-inputs-human-rights-transformative-actions-and-un-sustainable-development)

(7) United Nations, "Sustainable development reports underscore need for robust action on means of implementation, Deputy Secretary-General stresses at briefing", press release, 22 May 2019

(8) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Measuring Distance to the SDG Targets 2019: An Assessment of Where OECD Countries Stand* (Paris, 2019)

(9) Jeffrey D. Sachs and others, *Sustainable Development Report 2022: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond* (forthcoming)

12 - وما لم يُنشر إلى المصدر، تستمد البيانات التالية من تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2022/55).

## الهدفان 2 و 6: الغذاء والماء

13 - بدأت مستويات الجوع، التي كانت تتخفّض لسنوات، في الزيادة مرة أخرى في عام 2015، وهو انعكاس مدفوع بتغير المناخ والنزاع وعدم المساواة الاقتصادية. وتأثر ما بين 702 مليون و 828 مليون شخص بالجوع في عام 2021، في حين لم يتمكن 3,1 بلايين شخص من تحمل تكاليف نظام غذائي صحي ومتوازن<sup>(10)</sup>. ويعاني واحد من كل خمسة أطفال من النقرم بسبب عدم كفاية التغذية.

14 - وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، ولكن لا يزال 2 بليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المدارة بأمان، في حين يفتقر 3,6 بلايين شخص إلى إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان. وسيظل بلايين الأشخاص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على هذه الخدمات الأساسية في عام 2030، ما لم يزد معدل التقدم بمقدار أربعة أمثال على الفور. ويعيش أكثر من 2,3 بليون شخص في دول تعاني من الإجهاد المائي، وهو رقم آخذ في الارتفاع بسبب أزمة المناخ والنمو السكاني وزيادة استخدام المياه في الزراعة والصناعة.

## الهدفان 7 و 13: الطاقة النظيفة والعمل المناخي

15 - لا يزال واحد من كل ثلاثة أشخاص (2,6 بليون) يستخدم نظم الطهي التي تولد كميات هائلة من ملوثات الهواء، مما يضر بصحتهم. ويعيش معظم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على موائد الطهي وأشكال وقود الطهي النظيفة في آسيا وأفريقيا. ويفتقر ما يقرب من 750 مليون شخص (1 من كل 10 أشخاص) إلى الكهرباء، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي حين يصل الملايين إلى الكهرباء كل عام، يجب أن يتضاعف معدل التقدم المحرز للوصول إلى غاية عام 2030، مما يشكل صعوبات كبرى في الدول الضعيفة، والدول المنخفضة الدخل والدول التي مزقتها النزاعات.

16 - وفي عام 2021، ارتفع الطلب على الفحم والنفط والغاز، مما أدى إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة على الصعيد العالمي بنسبة 6,0 في المائة إلى 36,3 بليون طن متري، وهو أعلى مستوى يسجل على الإطلاق. ولا يزال الوقود الأحفوري يوفر أكثر من 80 في المائة من الطاقة في العالم. واستنادا إلى الالتزامات الوطنية الحالية، من المتوقع أن تزداد الانبعاثات العالمية بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2030. ويشير الأداء في الماضي إلى أنه لن يتم الوفاء بالعديد من الالتزامات الوطنية، مما يعني أن الزيادة في الانبعاثات ستكون أكبر على الأرجح. وبلغت التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية دعما للطاقة النظيفة والمتجددة 10,9 بلايين دولار في عام 2019، أي أقل بنسبة 23,6 في المائة مما كانت عليه في عام 2018، مما يكشف عن انخفاض وقع قبل الجائحة ومستوى تمويل غير كاف بشكل صارخ.

(10) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية (State of Food Security and Nutrition in the World: Repurposing Food) (روما، 2022).

### الأهداف 3 و 11 و 12: الصحة الجيدة، والمدن المستدامة والإنتاج والاستهلاك المسؤولين

17 - يعيش تسعة من كل عشرة أشخاص في مناطق لا تقي جودة الهواء فيها بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. ولا تقي أي دولة بالمبدأ التوجيهي السنوي الجديد لمنظمة الصحة العالمية المحدد بـ 5 ميكروغرام/م<sup>3</sup> فيما يتعلق بمحتوى الهواء الخارجي من المواد الدقيقة بقطر 2,5 ميكرون (PM<sub>2.5</sub>)<sup>(11)</sup>. وتقل الآثار الصحية الناجمة عن التعرض لتلوث الهواء متوسط العمر المتوقع بمقدار سنتين على مستوى العالم وما يصل إلى عشر سنوات لسكان بعض المدن في الهند<sup>(12)</sup>. وما لم يحرز بعض التقدم، سيموت أكثر من 70 مليون شخص قبل أوانهم في السنوات الثماني المقبلة بسبب تلوث الهواء، والمياه الملوثة والتعرض للمواد السامة، بما في ذلك 5 ملايين طفل دون سن الخامسة.

18 - ويفتقر أكثر من بليون شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية في المدن وحولها إلى إمكانية الوصول الموثوق بها إلى المياه، أو الصرف الصحي، أو الكهرباء أو إدارة النفايات الصلبة. وبحلول عام 2050، سيضاف 2,5 بليون شخص آخرين إلى مدن العالم، مع حدوث ما يقرب من 90 في المائة من هذه الزيادة في أفريقيا وآسيا، مما يضع ضغطاً لا يمكن تصوره على البنية التحتية والخدمات التي أجهدت بالفعل إلى نقطة الانهيار.

19 - وازدادت بصمة المواد على المستوى العالمي بنسبة 70 في المائة بين عامي 2000 و 2017<sup>(13)</sup>. وكل دقيقة، يجري شراء أكثر من مليون زجاجة شرب بلاستيكية، في حين يلقي أكثر من 9 ملايين كيس بلاستيكي أحادي الاستخدام في القمامة. وعلى الصعيد العالمي، يعاد تدوير أقل من 10 في المائة من المواد القابلة لإعادة التدوير، في حين ينتهي المطاف بالغالبية العظمى منها في مقالب القمامة أو في البيئة.

### الهدفان 14 و 15: الحياة تحت الماء وفي البر

20 - يتقلص التنوع البيولوجي بشكل حاد. فقد انخفضت أعداد الأحياء البرية بنسبة 70 في المائة منذ عام 1970. ويتعرض ما يقدر بنحو مليون نوع لخطر الانقراض. وفقد العالم 100 مليون هكتار من الغابات منذ عام 2000. وفي الفترة بين عامي 1970 و 2015، تقلصت الأراضي الرطبة على الصعيد العالمي بنسبة 35 في المائة، وهو جزء من انخفاض بنسبة 85 في المائة على مدى السنوات الـ 300 الماضية. وقفز عدد المناطق الميتة، وهي مناطق في المحيط تقتقر بسبب التلوث إلى الأكسجين الكافي لدعم الحياة، من 400 في عام 2008 إلى 700 في عام 2019. ويعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على المحيطات لكسب عيشهم، لكن النظم الإيكولوجية البحرية تتدهور بسبب التلوث، والبلاستيك، والصيد المفرط، وفقد المغذيات، والتحمض وارتفاع درجات الحرارة.

(11) Health Effects Institute, *How Does Your Air Measure Up Against the WHO Air Quality Guidelines?* (Boston, 2022). *A State of Global Air Special Analysis*

(12) University of Chicago Energy Policy Institute, *Air Quality Life Index*. متاح على <https://aqli.epic.uchicago.edu>

(13) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2021.

## عدم ترك أي أحد خلف الركب

21 - أظهر استعراض لتقارير الدول عن جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن الحكومات تقتصر إلى فهم الصلات القائمة بين تغير المناخ، والتدهور البيئي والتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب<sup>(14)</sup>. وعادة ما تناقش عبارة "عدم ترك أحد خلف الركب" في سياق القضاء على الفقر والجوع. ومع ذلك، فإن الناس يتركون أيضا خلف الركب لأنهم يعيشون في مناطق التضحية، حيث يتحملون عبئا غير متناسب من آثار النفايات، والتلوث، وأزمة المناخ وانهيار التنوع البيولوجي، وكذلك لأنهم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة، والصرف الصحي الكافي، والإدارة السليمة للنفايات، والكهرباء النظيفة، والمساحات الخضراء العامة.

## ثالثا - أهداف التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

22 - في ظل هذه الخلفية القائمة، يشكل اعتراف كل من مجلس حقوق الإنسان (القرار 13/48) والجمعية العامة (القرار 300/76) مؤخرا بالحق العالمي في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بارقة أمل. ويبرز الاعتراف بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان، الذي لم تعترف به الأمم المتحدة من قبل، بالإمكانات التحولية لاتخاذ نهج قائم على الحقوق في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

23 - والحق في بيئة صحية مدرج صراحة في معاهدات إقليمية صدقت عليها 133 دولة. ويشمل ذلك 53 طرفا في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، و 46 طرفا في اتفاقية آرهوس، و 17 طرفا في بروتوكول سان سلفادور، و 13 طرفا في اتفاق إسكاسو، و 16 دولة طرفا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان<sup>(15)</sup>. واعتمدت عشر دول إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولكنها غير مدرجة في المجموع لأن الإعلان غير ملزم.

24 - ويتمتع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بحماية دستورية في 110 دول. وتتسم الحماية الدستورية لحقوق الإنسان بأنها ضرورية لأن الدساتير تمثل أسمى وأقوى قانون في النظم القانونية المحلية. وعلاوة على ذلك، تؤدي الدساتير دورا ثقافيا هاما، حيث تعكس أعماق قيم المجتمع وأعراس تطلعاته.

25 - وينبغي سن وتنفيذ تشريعات لاحترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحمايته وإعماله. وهناك أكثر من 100 دولة أدرج فيها هذا الحق في التشريعات الوطنية. وفي الأرجنتين، والبرازيل، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، يشكل الحق في بيئة صحية مبدأ جامعاً مكرساً في التشريعات والأنظمة والسياسات (انظر A/HRC/43/53).

26 - وإجمالا، يعترف أكثر من 80 في المائة من الدول الأعضاء (156 من أصل 193) قانونا بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، مما يفرض واجبات ملزمة على الحكومات. وعلى مدى السنوات الأربع

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2020 *Voluntary National Reviews* (14) *Synthesis Report*

(15) بعض الدول أطراف في اتفاقات إقليمية متعددة، وبالتالي فإن المجموع الكلي أقل من مجموع الأطراف في فرادى الاتفاقات. فالأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والمكسيك، ونيكاراغوا أطراف في بروتوكول سان سلفادور واتفاق إسكاسو. والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، وموريتانيا أطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الإنسان.



الماضية، أصدر المقرر الخاص سلسلة من التقارير المواضيعية التي تصف العناصر المادية لهذا الحق، بما في ذلك الهواء النقي (A/HRC/40/55)، والمناخ الآمن (A/74/161)، والنظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي (A/75/161)، والمياه المأمونة والكافية (A/HRC/46/28)، والغذاء الصحي والمستدام (A/76/179)، والبيئات غير السامة (A/HRC/49/53).

27 - وترتبط بعض أهداف التنمية المستدامة بوضوح بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة (الهدف 7)، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والحياة تحت الماء (الهدف 14)، والحياة في البر (الهدف 15). وتغطي الأهداف الأخرى طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الفقر، والصحة والتعليم، ولكن كل هدف يتضمن غايات تتصل مباشرة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، كما تبين الأمثلة التالية:

هدف التنمية المستدامة	الغاية المدرجة في هدف التنمية المستدامة
الهدف 1: القضاء على الفقر	1-5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	2-4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030
الهدف 4: التعليم الجيد	4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبد العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	5-أ القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

هدف التنمية المستدامة الغاية المدرجة في هدف التنمية المستدامة

- الهدف 9: الصناعة 4-9 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، والابتكار والهيكل مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة الأساسية، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها
- الهدف 10: الحد من 7-10 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في أوجه عدم المساواة ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
- الهدف 16: السلام 3-16 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول والعدل والمؤسسات القوية الجميع إلى العدالة
- 7-16 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
- 10-16 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
- الهدف 17: عقد 7-17 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط الشراكات لتحقيق الأهداف مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

28 - وهناك أوجه ترابط وتأزر مهمة بين جميع أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يؤدي الاعتراف بحقوق المرأة في إدارة الطبيعة إلى تعزيز المساواة (الهدفان 5 و 10) ويقلل من أوجه ضعف المرأة إزاء تغير المناخ، والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث، ويحسن النتائج المتعلقة بالمياه، والمناخ والتنوع البيولوجي في الوقت نفسه (الأهداف 6 و 13 و 14 و 15). ويتسم الحق في التعليم، بما في ذلك إمكانية الحصول على التثقيف البيئي والتدريب على المهارات المراعية للبيئة (الهدف 4)، بالأهمية البالغة للإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والإجراءات اللازمة لحماية واستعادة الحياة على الأرض (الهدفان 14 و 15).

29 - وترد في المرفق الأول قائمة شاملة بغايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، إضافة إلى الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان<sup>(16)</sup>. ويشكل احترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحمايته وإعماله شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف، في حين أن تنفيذ الأهداف يمكن أن ينهض بإعمال هذا الحق.

#### رابعا - الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء أهداف التنمية المستدامة

30 - يرفض أي نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء أهداف التنمية المستدامة الافتراض القائل بأن الأهداف مجرد وعود سياسية، لأن كل هدف مبني على أساس متين من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، مما يضع التزامات قابلة للتنفيذ على الدول. ولا يمكن للأهداف أن تناقض أو تقوض - من حيث مضمونها

(16) يمكن الاطلاع على المرفق الأول على [www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports](http://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports).

أو نطاقها أو إلحاحها - الالتزامات المقابلة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وغيرها من حقوق الإنسان المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخطة عام 2030.

31 - ونظراً لأن الأهداف تضرب جذوراً عميقة للغاية في حقوق الإنسان، لا يوجد خيار قابل للتطبيق سوى الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الجهود الرامية إلى تحقيقها. ويحدد قانون حقوق الإنسان أدوار أصحاب الحقوق (الأفراد والجماعات الذين لديهم مطالبات مشروعة بحقوق الإنسان) والجهات المسؤولة (الجهات الحكومية والجهات غير التابعة للدول التي لديها التزامات مقابلة باحترام حقوق الإنسان أو حمايتها أو إعمالها). وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان يضع وجهاً إنسانياً للأزمة البيئية الثلاثية، ويعطي الأولوية لتحسين ظروف أشد الناس فقراً وضعفاً، ويشدد على الحاجة إلى بناء القدرات (لكل من أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة)، ويحفز العمل الطموح، ويزيد من المساءلة ويمكن الناس، ولا سيما من المجتمعات المحرومة، من المشاركة في وضع الحلول وتنفيذها. وهكذا، يشكل النهج القائم على حقوق الإنسان أقوى طريقة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

32 - ولتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، يجب أن تسترشد جميع القوانين والسياسات والخطط والمشاريع والبرامج المتصلة بالأهداف، وكذلك عمليات وضع تلك الإجراءات، بقواعد ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان. وتقع مبادئ الأعمال التدريجي، والمساواة، وعدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والوقاية، وعدم النكوص في صميم النهج القائم على حقوق الإنسان.

### الإعمال التدريجي

33 - يخضع التمتع الكامل والفعال بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للإعمال التدريجي، على الرغم من أن لبعض الالتزامات المحددة أثراً فورياً، مثل عدم التمييز، وعدم النكوص واشتراط اتخاذ خطوات للنهوض بهذا الحق. ويجب على الدول أن تتخذ خطوات مدروسة وملموسة ومحددة الأهداف (الالتزام بقابلية الإنفاذ الفوري) نحو تحقيق التمتع الكامل والفعال للحق المعني (الالتزام بتحقيق نتائج مشروطاً بالتحسين التدريجي والمطرود والمستمر). ويتطلب الالتزام بالإعمال التدريجي من الدولة أن تضع استراتيجيات أو خططا أو سياسات تتضمن مؤشرات ومعايير تمكن من رصد التقدم المحرز. ولإعمال حقوق الإنسان، تلتزم الدول باستخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المالية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية والمؤسسية والإعلامية المتاحة (انظر A/HRC/45/10).

### المساواة وعدم التمييز

34 - يعتبر جميع البشر متساوين وهم مخلوقون بحقهم في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الانتماء الإثني، أو العمر، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الملكية، أو النسب أو أي وضع آخر. ويجب إعطاء الأولوية لإعمال حقوق المهمشين، والمستبعدين والأكثر تأثراً بعدم المساواة البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما من يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز<sup>(17)</sup>. وللتغلب على التمييز، يجب تصنيف البيانات لتحديد الفئات الضعيفة والمهمشة.

(17) انظر المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن إدراج موضوع المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام 2030، التي اعتمدها فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020.

35 - ويجب إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في الميزانيات، ويجب أن تحابي سياسات الدولة الضعفاء والمهمشين لضمان عدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى الأشد تخلفاً عن الركب. ويتطلب مبدأ عدم التمييز من الدول أن تنص على للمظالم البيئية عن طريق إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير التخفيف من الآثار، والتكيف، والتنظيف والإصلاح في المجتمعات المحرومة في مناطق التضحية، التي تتحمل عبئاً غير متناسب من جراء أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار التلوث والتلوث السام (انظر [A/HRC/49/53](#)).

### المشاركة

36 - لكل شخص الحق في المشاركة بأمان وبطريق مجدية في وضع وتنفيذ وتقييم القوانين والسياسات والبرامج وغيرها من الإجراءات التي لها آثار على أهداف التنمية المستدامة والمناخ والبيئة والمساهمة في تلك العمليات. وتمكن المشاركة المجتمعات المهمشة من إحداث التغيير، وتعزيز فعالية المبادرات واستدامتها، وتزويد من إمكانية التحول الاجتماعي.

### المساءلة

37 - تتحمل الدول وغيرها من الجهات المسؤولة (مثل الأعمال التجارية) المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب عليها أن تمتثل القواعد والمعايير القانونية المترابطة المكرسة في قانون حقوق الإنسان وقانون البيئة<sup>(18)</sup>. وفي حالة عدم قيامها بذلك، يجب أن تتاح لأصحاب الحقوق المتضررين إمكانية اللجوء إلى القضاء، مع توفير سبل انتصاف فعالة (انظر [E/C.12/2019/1](#)، الفقرتان 7 و 14). ويمكن أن تأخذ إمكانية اللجوء إلى القضاء أشكالاً عديدة، بما في ذلك إجراءات الشكاوى الإدارية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعمليات القضائية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وترتبط المساءلة ارتباطاً وثيقاً برصد الامتثال للمعايير والأهداف، مما يضمن الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة وبناء قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم بفعالية.

### الوقاية وعدم النكوص

38 - تتسم الوقاية من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بالأهمية البالغة. وينبغي للدول أن تسن تدابير للحد بسرعة من انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية التنوع البيولوجي وترميمه، وتحقيق هدف انعدام التلوث وانعدام النفايات. وخلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه لكي تقي الدول بالحق في بيئة صحية، فإن الامتثال لواجب الوقاية يتطلب وجود إطار تنظيمي قوي ونظام متسق للإشراف والرقابة<sup>(19)</sup>. وتوصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى استنتاج مماثل<sup>(20)</sup>. وينبغي للدول أن تسن تشريعات تلزم

(18) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 62.

(19) انظر *Inter-American Commission on Human Rights, Caso No. 12.718: Comunidad de La Oroya, Perú*, informe No. 330/20, November 2021, para. 169.

(20) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، *بورتيلو كاسيريس وآخرون ضد باراغواي* (2019) [*Portillo Cáceres and others v. Paraguay*] (CCPR/C/126/D/2751/2016).

الأعمال التجارية التي تسهم في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي ببذل العناية الواجبة الصارمة والشاملة للجميع في مجالي حقوق الإنسان والبيئة<sup>(21)</sup>.

39 - ويجب على الدول أن تعتمد قوانين وسياسات ومعايير بيئية قائمة على العلم، بالاستناد إلى التوجيهات الدولية الصادرة عن منظمات منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعني مبدأ عدم النكوص، بمجرد تطبيقه، أنه لا يمكن للدول أن تتجاهل القواعد أو تضعفها دون مبرر مقنع. وينتهك النكوص التزام الدول بضمان التطوير التدريجي للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. فعلى سبيل المثال، قررت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن إضعاف المعايير الوطنية لنوعية الهواء غير مبرر وغير متسق مع الالتزامات في مجال حقوق الإنسان<sup>(22)</sup>.

### مبادئ القانون البيئي الدولي

40 - إضافة إلى المبادئ السابقة المستمدة من قانون حقوق الإنسان، ينبغي أيضا أن تسترشد الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بالمبدأ الوقائي ومبدأ تغريم الملوث المستمد من القانون البيئي الدولي. ولن تكون المعرفة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمواد السامة كاملة أبدا، مما يستلزم اللجوء إلى المبدأ الوقائي، الذي ينص على أنه حيثما توجد تهديدات بإلحاق الضرر بصحة الإنسان أو البيئة، يجب ألا يستخدم الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل كسبب لتأجيل الإجراءات الوقائية. وقد أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تطبيق المبدأ الوقائي في سياق التزامات حقوق الإنسان المتصلة بإيجاد بيئة صحية<sup>(23)</sup>.

### التزامات الدول

41 - توضح المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة ثلاث فئات من التزامات الدول ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة: الالتزامات الإجرائية، والالتزامات الموضوعية، والالتزامات الخاصة بإزاء من يعيشون في أوضاع هشة (انظر [A/HRC/37/59](#)، المرفق). وعلى الدول، في سعيها إلى الوفاء بواجباتها المتصلة بالأهداف، التزامات إجرائية بالقيام ما يلي:

(أ) توفير معلومات يسهل الوصول إليها ويتيسر تحمل تكلفتها ويسهل فهمها للجمهور بشأن أسباب وعواقب الأزمة البيئية العالمية، بما في ذلك إدراج أهمية المناخ الآمن والنظم الإيكولوجية الصحية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم؛

(ب) وضع برامج للرصد، وتقييم الأسباب الرئيسية للضرر الذي يلحق بالمناخ والتنوع البيولوجي والبيئة، واستخدام أفضل الأدلة العلمية المتاحة لوضع القوانين واللوائح والمعايير والسياسات (انظر [A/HRC/48/61](#))؛

(21) Special Rapporteur on human rights and the environment, "Essential elements of effective and equitable human rights and environmental due diligence legislation", Policy Brief No. 3.

(22) انظر *Inter-American Commission, La Oroya*, para. 188.

(23) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الفتوى OC-23/17 (2018)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة (2018)؛ والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *تتار ضد رومانيا [Tatar v. Romania]*، حكم الدائرة المؤرخ 27 كانون الثاني/يناير 2009.

(ج) ضمان اتباع نهج شامل ومنصف ومراعٍ للمنظور الجنساني إزاء مشاركة الجمهور في جميع الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والمناخ، والتنوع البيولوجي وحماية البيئة، مع التركيز بشكل خاص على تمكين السكان الأكثر تضرراً بشكل مباشر<sup>(24)</sup>؛

(د) إدماج المساواة بين الجنسين في جميع القوانين والخطط والميزانيات والسياسات والإجراءات وتمكين المرأة من الاضطلاع بأدوار قيادية على جميع المستويات<sup>(25)</sup>؛

(هـ) تمكين الجميع من اللجوء إلى القضاء والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب من أجل مساءلة الدول والأعمال التجارية عن الوفاء بالتزاماتها باحترام وحماية وإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

(و) إجراء تقييمات مستقلة، سواء كما سبق أو بمقتضى أمر واقع، للأثار المحتملة في المجالات البيئية والاجتماعية والثقافية ومجال حقوق الإنسان لجميع الخطط والسياسات والمقترحات التي يمكن توقع أن تسهم في أزمة المناخ، أو تضر بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أو تدمرها أو تقلصهما، أو تسبب تلوثاً أو تعرضاً للمواد السامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأثار العابرة للحدود أو غير المباشرة على البلدان النامية؛

(ز) تنفيذ ضمانات بشأن حقوق الإنسان في تصميم واستخدام آليات التمويل المبتكرة (مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وسندات أهداف التنمية المستدامة، ومبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ)؛

(ح) احترام حقوق الشعوب الأصلية، والفلاحين والمجتمعات المحلية في جميع الإجراءات الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية السليمة والتنوع البيولوجي وحمايتهم وترميمهم واستخدامهم على نحو مستدام وتقاسم منافعهم على نحو منصف، بما في ذلك احترام المعارف التقليدية والممارسات العرفية وحقوق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ط) حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية من التهريب والتجريم والعنف، والتحقيق الدؤوب مع مرتكبي تلك الجرائم ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الاجتماعي البيئي؛

(ي) تعزيز وحماية الفضاء المدني، والبناء على الحقوق في المشاركة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

42 - وتُناقش الالتزامات الموضوعية الناشئة عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في التقارير السابقة للمقرر الخاص، بما في ذلك المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة. ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات فورية وطموحة قائمة على الحقوق من أجل:

(أ) تحسين نوعية الهواء عن طريق الحد من تلوث الهواء الخارجي والداخلي على السواء (A/HRC/40/55)؛

(24) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 37 بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ (CEDAW/C/GC/37).

(25) انظر E/2022/27-E/CN.6/2022/16، الفصل الأول، الفقرة 1.

- (ب) ضمان إمكانية حصول الجميع على مياه مأمونة وكافية (A/HRC/46/28)؛
- (ج) تحويل الزراعة الصناعية لإنتاج أغذية صحية ومستدامة (A/76/179)؛
- (د) التخلص التدريجي من استخدام الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي عن طريق الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة ومساعدة الدول الضعيفة إزاء تغير المناخ على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية (A/74/161)؛
- (هـ) حفظ التنوع البيولوجي وحمايته وترميمه (A/75/161)؛
- (و) إزالة السموم من أجسام الناس ومن الكوكب (A/HRC/49/53).

43 - والعديد من الفئات المختلفة معرض بشكل خاص للأضرار المناخية والبيئية، بما في ذلك الأطفال، والنساء، والفقراء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والفلاحون، واللاجئون، والمشردون داخليا والمهاجرون. وكبلا يترك أحد خلف الركب، يجب على الدول أن تعطي الأولوية للإجراءات الرامية إلى احترام وحماية وإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة فيما يتعلق بتلك الفئات.

44 - والأطفال مثال جيد على السكان الضعفاء بسبب حساسيتهم الفريدة تجاه الآثار الضارة لتغير المناخ وتعرضهم للمواد السامة. وبموجب اتفاقية حقوق الطفل (المادة 24)، يتعين على الدول الأطراف توفير الأطعمة المغذية الكافية ومياه الشرب النظيفة، آخذة في اعتبارها أخطار التلوث البيئي ومخاطره. ومع ذلك، يحدث سنويا أكثر من مليون حالة وفاة مبكرة بين الأطفال دون سن الخامسة بسبب التلوث والمواد السامة. ووفقا للجنة حقوق الطفل، إذا حُدد وقوع أطفال ضحايا للتدهور البيئي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات فورية لمنع إلحاق المزيد من الضرر بصحة الأطفال ونمائهم وإصلاح أي ضرر يكون قد وقع (26). ويقع على عاتق الدول واجب مراعاة مصالح الطفل الفضلى عند اتخاذ قرارات يمكن أن تؤثر عليه - والمناخ الآمن والنظم الإيكولوجية الصحية والبيئات غير السامة هي عناصر أساسية لا لبس فيها لمصالح الأطفال الفضلى. ويتسم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالأهمية البالغة لضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

## خامسا - الخطوات في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان

45 - ينبغي لجميع الإجراءات الموجهة نحو معالجة أهداف التنمية المستدامة، وحالة الطوارئ المناخية، وفقدان التنوع البيولوجي، وأزمة المياه، والتلوث، وتحول النظم الغذائية، وانتقال العدوى بالأمراض الحيوانية المصدر من الحيوان إلى الإنسان، أن تطبق نهجا قائما على حقوق الإنسان يركز على إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتشمل الخطوات اللازمة لتنفيذ نهج من هذا القبيل ما يلي: إجراء تحليل للحالة؛ وتحديد الفئات الضعيفة؛ ورسم الخرائط القانونية وتعزيزها؛ ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل؛ والتنفيذ والإنفاذ (بما في ذلك بناء القدرات)؛ وتقييم التقدم المحرز.

(26) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 16 المتعلق بالتزامات الدول بشأن أثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل (2013)، الفقرة 31.

## تحليل الحالة

46 - تتطوي الخطوة الأولى في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء أهداف التنمية المستدامة في سياق الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة على إجراء تحليل للحالة، يجري فيه جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنوعية الهواء، ونوعية المياه وكميتها، واستدامة النظم الغذائية، وانبعاثات غازات الدفيئة، والإنتاج الكيميائي، وأشكال الإصدار والتعرض، ومجموعات الحياة البرية، والنباتات والفطريات (وحالة النظم الإيكولوجية التي تعيش فيها). ومن الأهمية بمكان تتبع الآثار الضارة بالصحة (مثل الوفيات المبكرة، والأمراض المنقولة بالماء والأمراض التنفسية) الناجمة عن أنواع مختلفة من التدهور البيئي، وكذلك مستويات الوصول إلى الخدمات البيئية (مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي، وإدارة النفايات والمساحات الخضراء العامة). وتتسم معلومات خط الأساس والبيانات المتعلقة بالاتجاهات العامة بالأهمية الأساسية لتحديد الأولويات وتوجيه عملية رسم السياسات. ومن المهم أيضا تقييم العوامل المساهمة الرئيسية في الأضرار والأخطار البيئية. فعلى سبيل المثال، يأتي تلوث الهواء في معظمه في بعض الدول من حرق الفحم للحصول على الكهرباء، في حين أن النقل القائم على الوقود الأحفوري هو العامل المساهم المهيمن في دول أخرى.

## تحديد أصحاب الحقوق الضعفاء

47 - تتطوي خطوة ثانية، دأبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تأكيدها، على تحديد احتياجات أصحاب الحقوق (الأفراد والجماعات) المحرومين والمعرضين لأشكال التمييز العامة والمتعددة الجوانب وإعطائها الأولوية (انظر E/C.12/2019/1، الفقرتان 7 و 14). وفي العديد من الدول، توجد ثغرات في المعلومات قد تحول دون تحديد بعض الفئات باعتبارها ضعيفة أو مهمشة. والبيانات المصنفة (حسب الجنس، والعمر، والعرق، والانتماء الإثني، وحالة الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية) أمر حيوي لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتشير البحوث إلى أنه جري تجاهل المتغيرات العرقية والإثنية عموما في السنوات القليلة الأولى من رصد أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن التمييز العنصري والإثني من بين أكثر أشكال التمييز انتشارا واستمرارية<sup>(27)</sup>. وينبغي للدول ألا تحدد الفئات الضعيفة فحسب، بل أيضا الأسباب الفورية والأساسية والهيكليّة لعدم إعمال الحقوق. وينبغي أيضا تحديد الجهات المسؤولة (الجهات الحكومية والجهات غير التابعة للدول على السواء) وتوضيح التزاماتها ومسؤولياتها.

## رسم خرائط القوانين والسياسات

48 - تشمل الخطوة الثالثة رسم خرائط القوانين والسياسات لضمان الاعتراف بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وكذلك بالحقوق ذات الصلة مثل الحقوق في الغذاء، والماء، والصرف الصحي، والسكن والمستوى المعيشي اللائق في الدساتير الوطنية ودون الوطنية وإدماجها في التشريعات، واللوائح، والمعايير والسياسات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك قوانين تقييم الأثر البيئي، التي سنت في كل دولة تقريبا. وينبغي تعديل جميع قوانين تقييم الأثر البيئي بحيث تتطلب إدماج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في الخطط

I.T. Winkler and M.L. Satterthwaite, "Leaving No One Behind? Persistent Inequalities in the SDGs", (27)

*International Journal of Human Rights*, vol. 21, No. 8 (July 2017), p. 1074



والسياسات والمشاريع المقترحة. وخريطة الطريق القانونية الوطنية أداة مفيدة لتحديد الثغرات ومواطن الضعف في القوانين والسياسات، وتوفير التوجيه بشأن العمليات القائمة على الحقوق، ووضع جدول زمني لمعالجة الثغرات ونقاط الضعف. وينبغي للقوانين والسياسات أن تعالج ديناميات السلطة والأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، وليس الأعراض فقط.

49 - ويقع على عاتق الدول التزام بوضع وتعهد معايير بيئية موضوعية غير تمييزية وغير تراجعية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتعملها. فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول أن تدرج، كمعايير وطنية ملزمة قانوناً، المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء ونوعية مياه الشرب والمواد الكيميائية السامة<sup>(28)</sup>. ومن منظور الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من غير المقبول ألا يكون لدى ما يصل إلى 80 دولة معايير لنوعية الهواء (انظر A/HRC/40/55). ويجب أن تراعي المعايير الوطنية المصالح الفضلى للطفل<sup>(29)</sup>.

### استراتيجيات وخطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة

50 - كخطوة رابعة، ينبغي لجميع الدول أن تضع استراتيجية أو خطة عمل شاملة قائمة على الحقوق لأهداف التنمية المستدامة، تُدرج في إطارها استراتيجيات وخطط عمل مختلفة تتعلق بنوعية الهواء، والماء، والغذاء، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والتصحر، والمواد الكيميائية والنفايات. ويجب أن تتضمن الخطط والاستراتيجيات أهدافاً ومؤشرات قابلة للقياس وأن توضح بدقة من هو المسؤول عن كل إجراء يتعين اتخاذه في كل خطوة من خطوات العملية.

### التنفيذ والإنفاذ

51 - تشمل الخطوة الخامسة تنفيذ وإنفاذ القوانين، واللوائح، والمعايير، والسياسات، والخطط والبرامج المحددة في الخطوات السابقة. ويعتمد التنفيذ والإنفاذ الفعالان على بناء القدرات البشرية والمالية والمؤسسية، مع التركيز على تمكين أصحاب الحقوق من الفئات التي يحتمل أن تكون ضعيفة ومهمشة. ويشكل تعزيز سيادة القانون في مجال البيئة أيضاً أحد الاعتبارات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يتسم الحد من الفساد بالأهمية لأن الفساد يسهل الجرائم البيئية، التي لها آثار مدمرة على حقوق الإنسان.

### الرصد والتقييم

52 - تتطلب الخطوة السادسة من الدول تقييم التقدم المحرز، وإذا لزم الأمر، تعزيز الإجراءات الرامية إلى ضمان إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وآليات الرصد والمساءلة المستقلة ضرورية لتقييم التقدم المحرز. ويجب أن تتاح لضحايا انتهاكات التزامات الدول إمكانية اللجوء إلى القضاء مع توفير سبل انتصاف فعالة، على نحو ما نوقش آنفاً. ويجري استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومما يؤسف له أن الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هما آليتان ضعيفتان

WHO, *Compendium of WHO and Other UN Guidance on Health and Environment: 2022 Update* (28) (Geneva, 2022).

(29) انظر اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3.

للمرصد والمساءلة. وهما تعتمدان على الإبلاغ الذاتي الطوعي والاجتماعات السنوية الموجزة، في حين أنهما تقدمان تعليقات محدودة للدول. وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجنوب السودان، وميانمار، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن هي الدول الوحيدة التي لم تقدم استعراضها الوطني الطوعي الأول.

53 - واستعرض المقرر الخاص جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية البالغ عددها 44 استعراضاً المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2022. وعلى الرغم من أن غالبيتها (35 من أصل 44) ذكرت حقوق الإنسان، لا يوجد دليل على أن أي دول تطبق نهجاً قائماً على الحقوق إزاء الأهداف. ولم يذكر الحق في بيئة صحية إلا أربع دول (الأرجنتين، وإيطاليا، والجبل الأسود، ولكسمبرغ). ويحتوي التقرير التجميعي للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2021 الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على عدد من الإشارات العامة إلى حقوق الإنسان، ولكن ثلاث دول فقط (الدانمرك، والسويد، والنرويج) تحظى بالثناء لبذلها جهوداً متضافرة لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان في عملها الإنمائي الدولي. وفي التقرير التجميعي لعام 2022، يُنقَد الافتقار إلى المضمون والتحليل في الاستعراضات الوطنية الطوعية ويُبرز عدم تنفيذ الجوانب التحولية لخطة عام 2030.

54 - وعلى النقيض من الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، يوفر النظام الدولي لحقوق الإنسان قدراً أكبر بكثير من المساءلة. فآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛ والنظم الإقليمية لحقوق الإنسان في أفريقيا وأوروبا والبلدان الأمريكية؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منخرطة بالفعل في رصد الامتثال للالتزامات في مجال حقوق الإنسان التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، منذ اعتماد الأهداف في أيلول/سبتمبر 2015 وحتى شباط/فبراير 2022، ذُكرت الأهداف أو خطة عام 2030 على وجه التحديد في ما يقرب من نصف النصوص البالغ عددها 608 نصوص التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان (بما في ذلك القرارات والمقررات وبيانات الرئيس)<sup>(30)</sup>. وقد أصدرت هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل آلاف التوصيات ذات الصلة المباشرة بتحقيق الأهداف<sup>(31)</sup>.

55 - والاستعراض الدوري الشامل آلية قوية لتقييم التقدم الذي تحرزه الدولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(32)</sup>. وهو عملية بناءة لاستعراض الأقران تشرك المجتمع المدني، وتدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتساعد الدول على بناء قدراتها على حماية حقوق الإنسان من خلال المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات. وتشمل مزايا الاستعراض الدوري الشامل عالميته، وقيام الدول بتقديم التقارير في الوقت المناسب، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب الحقوق، وإدراج جميع معايير حقوق الإنسان فيه، بغض النظر عما إذا كانت الدولة قد صدقت على معاهدة معينة أم لا.

(30) انظر Human Rights Council, "The Human Rights Council and the Sustainable Development Goals: an overview" (2022).

(31) انظر المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، مستكشف بيانات حقوق الإنسان - أهداف التنمية المستدامة. متاح على <https://sdgdata.humanrights.dk/ar>

(32) Judith Bueno de Mesquita and others, "Monitoring the Sustainable Development Goals through human rights accountability reviews", *World Health Organization Bulletin*, vol. 96, No. 9 (2018), p. 627

## سادسا - سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة

56 - تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام إحراز تقدم، التي ترتبط بالتصور الخاطئ بأن أهداف التنمية المستدامة تمثل طموحات، في عدم كفاية التمويل. ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تحقيق الأهداف بحلول عام 2030، ستكون هناك حاجة إلى استثمار إضافي، أعلى من توقعات الميزانية الحالية، بقيمة 4,2 تريليونات دولار سنويا (33,6 تريليون دولار على مدى السنوات الـ 8 المقبلة)<sup>(33)</sup>. فأكثر من 80 في المائة من الدول لا تملك موارد مالية كافية لتحقيق الغايات الوطنية في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية<sup>(34)</sup>. وتقاس الأموال اللازمة للعمل المناخي الطموح بتريليونات الدولارات سنويا، في حين بلغ الإنفاق 632 بليون دولار فقط سنويا في عامي 2019 و 2020<sup>(35)</sup>. ومن المتوقع أن تصل التكاليف السنوية للتكيف مع المناخ في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى ما يراوح بين 155 بليون دولار و 330 بليون دولار في عام 2030، ومع ذلك لم تق الدول الغنية بعد بالوعد الذي قطعته منذ فترة طويلة بتعبئة ما لا يقل عن 100 بليون دولار في شكل تمويل مناخي يقدم لتلك البلدان، وجاء معظم التمويل في شكل قروض وليس منحا<sup>(36)</sup>. ولوضع هذه الأرقام التي تبدو مذهلة في سياقها، أنفقت الدول الغنية أكثر من 17 تريليون دولار استجابة لجائحة كوفيد-19، وتقدر قيمة مجموع الأصول المالية التي تحتفظ بها البنوك والمؤسسات الاستثمارية ومديرو الأصول في الدول الغنية بأكثر من 378 تريليون دولار<sup>(37)</sup>.

57 - وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة مجرد طموحات، فسيكون للدول سلطة تقديرية لا حصر لها فيما يتعلق بتمويل الجهود الرامية إلى تحقيقها. ولكن بالنظر إلى أنها تستند إلى الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، فإن الدول مطالبة بتكريس أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة للوفاء بها ويجب عليها أن تعطي الأولوية لحقوق الإنسان في وضع السياسات المالية والميزانيات<sup>(38)</sup>.

58 - وتشكل المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي عائقا رئيسيا أمام تحقيق الأهداف وإعمال حقوق الإنسان. وتشمل هذه المشاكل مستويات الديون الفلكية وتكاليف خدمة الدين، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الكافي، للبلدان المنخفضة الدخل؛ والإعانات الضخمة للوقود الأحفوري والصناعات المدمرة الأخرى؛ والتهرب الضريبي وتجنب الضريبة؛ والمعاهدات الدولية في مجالي الاستثمار والتجارة التي تعطي الأولوية للأرباح على حساب حقوق الإنسان؛ وعدم تطبيق مبدأ تعزيز الملوث الذي يحظى بتأييد واسع النطاق. ويمثل عدم قيام الدول الغنية منذ أمد بعيد بالوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية مشكلة أخرى.

OECD, "Closing the SDG financing gap in the COVID-19 era", scoping note for the Development Working Group of the Group of 20 (33)

WHO and UN-Water, *National Systems to Support Drinking-Water, Sanitation and Hygiene: Global Status Report 2019* (Geneva, 2019) (34)

.Climate Policy Initiative. *Global Landscape of Climate Finance 2021* (35)

.UNEP, *Adaptation Gap Report 2021* (36)

.OECD, "Closing the SDG financing gap" انظر (37)

(38) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 3 بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف (المادة 2، الفقرة 1، من العهد (1990)، و International Bar Association, "The obligation to mobilize resources: bridging human rights, Sustainable Development Goals and economic and fiscal policies" (2017).

59 - ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً، تتفق الدول ما لا يقل عن 1,8 تريليون دولار سنوياً على إعانات مالية لاستخدام الوقود الأحفوري، والزراعة الصناعية، والتعدين، وإزالة الغابات، والصيد المفرط، وغير ذلك من الأنشطة التي تؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ أو تشجع التلوث أو تضرر بالطبيعة<sup>(39)</sup>. وهناك تقديرات أخرى للإعانات المالية الضارة تتجاوز هذا الرقم، ولكنها تشمل عوامل خارجية مثل التكاليف الصحية والبيئية لتلوث الهواء، لا تنطوي على مصروفات حكومية مباشرة.

60 - ويقدر أن التهرب الضريبي (عدم دفع الضرائب أو دفعها بشكل ناقص بصورة غير مشروعة) وتجنب الضريبة (ترتيب الشؤون المالية، في إطار القانون، لتقليل الالتزام الضريبي إلى أدنى حد ممكن باستخدام الثغرات والملاذات الضريبية، من بين أمور أخرى) يكلفان الحكومات ما بين 500 و 600 بليون دولار من ضرائب الشركات الضائعة و 200 بليون دولار من الضرائب الشخصية الضائعة سنوياً<sup>(40)</sup>.

61 - وهناك اتفاق واسع النطاق على مبدأ تغريم الملوث، مما يعني أن المسؤولين عن انبعاثات الكربون وأنواع التلوث الأخرى ينبغي أن يلزموا بدفع حصة عادلة عن الضرر الذي تسببه أفعالهم. وفي عام 2017، خلصت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون إلى أن الحد من الاحتراز العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين سيتطلب مستويات لتسعير الكربون تراوح من 40 إلى 80 دولاراً للطن. ويؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق النقد الدولي تسعير الكربون<sup>(41)</sup>.

62 - وغالبية اتفاقات الاستثمار الدولية لا تعشل في معالجة الشواغل البيئية بفعالية فحسب، بل إنها تعامل حقوق الشركات باعتبارها أهم من حقوق الإنسان<sup>(42)</sup>. وتوفر هذه المعاهدات للمستثمرين الأجانب حماية خاصة وإمكانية الوصول إلى آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتلجأ صناعة الوقود الأحفوري إلى التقاضي بشكل خاص، إذ إنها أقامت أمام هيئات التحكيم الدولية أكثر من 230 دعوى أكدت فيها أن الإجراءات الحكومية خفضت قيمة استثماراتها. وتتجشع شركات الوقود الأحفوري في ما يقرب من 75 في المائة من الدعاوى، مما يجبر الحكومات على دفع تعويضات تبلغ قيمتها بلايين الدولارات<sup>(43)</sup>. ويبلغ متوسط المبلغ الممنوح في دعاوى الوقود الأحفوري - أكثر من 600 مليون دولار - ما يقرب من خمسة أمثال المبلغ الممنوح في الدعاوى غير المتعلقة بالوقود الأحفوري. وقد تكون الحكومات التي تعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس مسؤولة عن مئات بلايين الدولارات في دعاوى تسوية المنازعات

Doug Koplow and Ronald Steenblik, *Protecting Nature by Reforming Environmentally Harmful Subsidies: The Role of Business* (2021). متاح على [www.earthtrack.net/sites/default/files/documents/EHS\\_Reform\\_Background\\_Report\\_fin.pdf](http://www.earthtrack.net/sites/default/files/documents/EHS_Reform_Background_Report_fin.pdf) (39)

Nicholas Shaxson, "Tackling tax havens: the billions attracted to tax havens do harm to sending and receiving nations alike", International Monetary Fund, September 2019. متاح على [www.imf.org/Publications/fandd/issues/2019/09/tackling-global-tax-havens-shaxon](http://www.imf.org/Publications/fandd/issues/2019/09/tackling-global-tax-havens-shaxon) (40)

UNEP finance initiative, Net-Zero Asset Owner Alliance discussion paper on governmental carbon-pricing. متاح على [www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/07/FINAL-AOA-Discussion-paper-on-governmental-carbon-pricing.pdf](http://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2021/07/FINAL-AOA-Discussion-paper-on-governmental-carbon-pricing.pdf) (41)

United Nations, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022* (New York, 2022)؛ وانظر أيضاً A/72/153. (42)

Lea Di Salvatore, *Investor-State Disputes in the Fossil Fuel Industry* (Winnipeg, International Institute for Sustainable Development, 2021) (43)

المستقبلية بين المستثمرين والدول، مما يثبط العمل المناخي<sup>(44)</sup>. وقدرت دراسة أخرى أن المستثمرين الأجانب يمكنهم استخدام معاهدة ميثاق الطاقة الأوروبي لمقاضاة الحكومات للحصول على 1,3 تريليون يورو حتى عام 2050 كتعويض عن الإغلاق المبكر لمرافق الفحم والنفط والغاز<sup>(45)</sup>. وهناك تناقض مقلق للغاية بين التزامات حقوق الإنسان (وأهداف التنمية المستدامة) واتفاقات الاستثمار التي تتطلب من الحكومات تعويض الشركات الأجنبية عن وقف الأنشطة التي تؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ وتقضي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

63 - وقد تراكم على البلدان النامية أكثر من 11 تريليون دولار من الديون الخارجية (انظر A/75/164، الفقرة 17). وفي عام 2020، أنفقت بلدان الجنوب العالمي ما مجموعه 372 بليون دولار لخدمة الديون<sup>(46)</sup>. وأكثر من نصف ديون البلدان المنخفضة الدخل هي ديون اعتيادية. وتتفق بعض أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية أكثر من 15 في المائة من الإيرادات الحكومية السنوية لخدمة ديونها<sup>(47)</sup>. وتتفق 14 دولة على الأقل في أفريقيا على خدمة الديون للفرد أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية معاً<sup>(48)</sup>. وتتفق بعض الدول الأفريقية، بما فيها أنغولا وزامبيا وزمبابوي، أكثر من نصف ميزانياتها الوطنية لخدمة الديون. وكثيراً ما يؤدي فرض شروط على الاستقادة من تخفيف عبء الدين من قبل البلدان المرتفعة الدخل والمؤسسات المالية الدولية على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى تقويض حقوق الإنسان.

64 - وترتبط أعباء الدين مع أزمة المناخ ارتباطاً مباشراً، مما يجعل تخفيف عبء الدين شرطاً أساسياً للعمل المناخي في الدول الضعيفة. وبعد أن ألحق إعصار ماريا أضراراً بنسبة 90 في المائة من مباني دومينيكا بتكلفة تتجاوز ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي الوطني، قفزت ديون دومينيكا ارتفاعاً حاداً لأن الحكومة اضطرت إلى اقتراض أموال لإعادة بناء البنى التحتية والحفاظ على الخدمات العامة. وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية غير مؤهل لتخفيف عبء الدين أو التمويل بشروط ميسرة بسبب المعايير المشددة التي فات أوانها لتحديد الأهلية (انظر A/75/164). وبعد إعصاري إيداي وكينيث المدمرين، أقرض صندوق النقد الدولي موزمبيق 118 مليون دولار، بدلاً من توفير تخفيف لعبء الدين. وفي

Kyla Tienhaara and others, "Investor-State disputes threaten the global green energy transition", (44) *Science*, vol. 376, issue 6594, pp. 701–703.

Jennifer Rankin, "Secretive court system poses threat to Paris climate deal, says whistleblower", (45) *The Guardian*, 3 November 2021.

(46) الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، تقرير مقدم استجابة للدعوة التي وجهتها الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتقديم مساهمات بشأن إصلاح هيكل الديون الدولية وحقوق الإنسان. متاح على [www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/IEDebt/Int-debt-architecture-reform/Eurodad-input-IDAreform-EN.pdf](http://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/IEDebt/Int-debt-architecture-reform/Eurodad-input-IDAreform-EN.pdf)

United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, *Financing for* (47) انظر *Sustainable Development Report 2022* (New York, 2022), p. 16.

Bob Libert Muchabaiwa, "The looming debt crisis in Eastern and Southern Africa: what it means for (48) social sector investments and children", UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Office social policy working paper (Nairobi, 2021).

عام 2021، أنفقت 34 دولة من أفقر دول العالم على مدفوعات الديون خمسة أمثال إنفاقها على حماية شعوبها من الآثار المناخية<sup>(49)</sup>.

65 - وترتبط أزمة المناخ بعدم المساواة الاقتصادية. ولا يملك أفقر نصف سكان العالم سوى 2 في المائة من ثروة العالم<sup>(50)</sup>. وفي المقابل، يمتلك أغنى 10 في المائة 76 في المائة من مجموع الثروة. وفيما يتعلق بالدخل، يستحوذ أغنى 10 في المائة من سكان العالم حالياً على 52 في المائة من الدخل العالمي، في حين أن النصف الأفقر من السكان لا يكسب سوى 8,5 في المائة. وأغنى 10 في المائة من الناس مسؤولون عما يقرب من نصف جميع انبعاثات غازات الدفيئة، في حين أن النصف الأدنى من البشرية لا يولد سوى 12 في المائة من الانبعاثات.

66 - وقبل خمسين عاماً، وعدت الدول الغنية بتخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك 0,15 إلى 0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً. ولم يوفَ بهذا الالتزام أبداً، حيث لم تقدم الدول الغنية سوى 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2021، أي ما يعادل 179 بليون دولار<sup>(51)</sup>.

67 - ويجري حالياً إحراز بعض التقدم. وفي الفترة الأخيرة، اتفق 136 بلداً وإقليماً على وضع حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات قدره 15 في المائة وإلزام الشركات المتعددة الجنسيات بدفع الضرائب في البلدان التي تبشر أعمالها فيها<sup>(52)</sup>. واستهدفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطاراً للتمويل يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في عام 2020. وكانت مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين مفيدة، ولكنها لم تغط سوى جزء صغير من مدفوعات الديون التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومما يؤسف له أن معظم فوائد تخفيف عبء الدين من الدائنين العامين تعود إلى دائنين من القطاع الخاص، لأن هؤلاء الدائنين يرفضون توفير أي تخفيف لعبء الدين<sup>(53)</sup>. ولا تزال خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق) أفضل إطار لتمويل الأهداف، ولكنها لا تنفذ على نحو كاف.

68 - ويشكل فرض الضرائب إحدى أقوى أدوات الحكومات. وهو أمر بالغ الأهمية للاستثمار في المنافع العامة، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للحكومات، مسترشدة بقواعد ومعايير حقوق الإنسان، أن تستخدم السياسة الضريبية للحد من التفاوتات الشديدة في الثروة، وتوليد إيرادات كافية

(49) انظر Debt Justice, "Lower income countries spend five times more on debt than dealing with climate change", press release, 27 October 2021 <https://debtjustice.org.uk/press-release/lower-income-countries-spend-five-times-more-on-debt-than-dealing-with-climate-change>.

(50) انظر World Inequality Lab, World Inequality Report 2022. متاح على <https://wir2022.wid.world>.

(51) انظر OECD, "The global picture of official development assistance", Development Finance database متاح على [www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/](http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/).

(52) انظر OECD and the Group of 20, "Statement on a two-pillar solution to address the tax challenges arising from the digitalisation of the economy", 8 October 2021 [www.oecd.org/tax/beps/statement-on-a-two-pillar-solution-to-address-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy-october-2021.pdf](http://www.oecd.org/tax/beps/statement-on-a-two-pillar-solution-to-address-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy-october-2021.pdf).

(53) انظر Joseph Stiglitz and Hamid Rashid, eds., "Averting catastrophic debt crises in developing countries", Centre for Economic Policy Research Policy Insights, No. 104 (29 July 2020).

لتوفير الخدمات العامة الكافية والحماية الاجتماعية، وضمان نظم عادلة لرسم الامتياز المتعلقة بالأنشطة الاستخراجية، ومكافحة الأنشطة الاقتصادية التي تحمي الطبيعة وتديمها وترممها، بالتزامن مع ثنيها عن القيام بالأنشطة التي تنتج انبعاثات الكربون، والتلوث والأضرار البيئية (انظر A/75/982، الفقرة 24). وهذه السياسات ضرورية لضمان امتثال الدول لالتزامها بإتاحة أكبر قدر ممكن من الموارد.

69 - وينبغي تنفيذ سبعة إجراءات رئيسية، يرد وصفها أدناه، لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة<sup>(54)</sup>. ومن شأن هذه المقترحات السبعة أن تجمع ما يقدر بنحو 7,0 تريليونات دولار سنوياً لاستثمارها في العمل المناخي، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول أدناه). وهناك العديد من الأفكار الأخرى قيد النظر (مثل فرض ضريبة على معاملات العملات الدولية)، ولكن من الأهمية بمكان، بل ومن الالتزامات القانونية، أن تتخذ الدول إجراءات الآن لزيادة التمويل المخصص للأهداف من أجل استخدام أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة. ويجب أيضاً اتخاذ خطوات لضمان إنفاق الأموال الإضافية بطريقة فعالة وكفؤة ومنصفة، مع التقيد بالنهج القائم على حقوق الإنسان المبين سابقاً في هذا التقرير.

#### مصادر جديدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	مصادر جديدة للتمويل
2,5 تريليون	ضريبة الثروة العالمية
1,8 تريليون	إعادة توجيه الإعانات المالية الضارة بالبيئة
1,0 تريليون	ضريبة الكربون العالمية
0,6 تريليون	الحد من التهرب الضريبي وتجنب الضرائب
0,5 تريليون	حقوق السحب الخاصة للعمل المناخي
0,4 تريليون	تخفيف عبء الدين
0,2 تريليون	الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية
7,0 تريليونات	المجموع

#### ضريبة الثروة

70 - من شأن فرض ضريبة على الثروة أن يساعد في الحد من عدم المساواة وانبعاثات الكربون. وعلى الصعيد العالمي، يمتلك 3,6 ملايين شخص ثروة تزيد عن 5 ملايين دولار، بمجموع قدره 75 تريليون دولار؛ ويمتلك 200 000 من الأفراد أكثر من 50 مليون دولار، بثروة يبلغ مجموعها 36 تريليون دولار؛ ويمتلك ما يقرب من 3 000 من أصحاب البلايين ثروة يبلغ مجموعها 14 تريليون دولار. ومن شأن فرض ضريبة سنوية على الثروة، مع هيكل لمعدل متدرج (ضريبة بنسبة 2 في المائة على الثروة التي تزيد عن 5 ملايين

(54) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2012، سعيًا إلى تمويل جديد للتنمية (نيويورك، 2012).

دولار؛ و 3 في المائة على الثروة التي تزيد عن 50 مليون دولار؛ و 5 في المائة على الثروة التي تزيد عن بليون دولار) أن يجمع 2,5 تريليون دولار سنوياً<sup>(55)</sup>.

### إعادة توجيه الإعانات المالية

71 - ينبغي إعادة تخصيص مبلغ الـ 1,8 تريليون دولار الذي تهدره الدول على الإعانات المالية الضارة بالمناخ والبيئة من أجل توليد الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، وحفظ الطاقة، والزراعة التجديدية، وترميم النظم الإيكولوجية، وغير ذلك من الأنشطة الصديقة للبيئة. وترد إعادة تخصيص هذه في الغائتين 12-ج (إعانات الوقود الأحفوري) و 14-6 (إعانات مصادد الأسماك) من أهداف التنمية المستدامة.

### ضريبة الكربون

72 - ينبغي فرض ضرائب على جميع انبعاثات غازات الدفيئة. ويلاحظ البنك الدولي أن 64 بلدا ومنطقة ودولة نفذت حتى الآن مبادرات لتسعير الكربون، تغطي 16 في المائة من انبعاثات الكربون، في حين يجري حالياً تنفيذ سياسات تغطي نسبة إضافية قدرها 7 في المائة من الانبعاثات (بما في ذلك برنامج الصين لتداول حقوق الانبعاثات). ومن شأن فرض ضريبة على الكربون بمقدار 40 دولاراً للطن، تطبيق على 75 في المائة من الانبعاثات السنوية غير المسعرة حالياً، أن يولد 1,08 تريليون دولار سنوياً<sup>(56)</sup>. ويشير الهدف 12-ج من أهداف التنمية المستدامة إلى إعادة هيكلة فرض الضرائب من حيث صلته بالوقود الأحفوري.

### الحد من التهرب الضريبي وتجنب الضرائب

73 - هناك حاجة إلى تعاون دولي أقوى للتصدي للتهرب الضريبي وتجنب الضرائب، والمنافسة الضريبية غير العادلة، وتحويل الأرباح، وغسل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة، وكلها ممارسات تقوض قدرة الدول على حشد الموارد من أجل إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على البلدان الغنية أن تضطلع بدور رائد. ويشكل الاتفاق الدولي لتنفيذ حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات بحلول عام 2023 خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب تنفيذه بفعالية.

### حقوق السحب الخاصة

74 - قُدمت مقترحات مختلفة تتعلق بإصدار حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مقترحاً بإصدار ما قيمته 1 تريليون دولار من حقوق السحب الخاصة لمصلحة البلدان النامية، في حين دعا رئيس وزراء بربادوس إلى إصدار حقوق سحب خاصة بقيمة 500 بليون دولار سنوياً على مدى السنوات العشرين المقبلة. ويستخدم صندوق النقد الدولي

(55) Oxfam and others, "Taxing extreme wealth: an annual tax on the world's multi-millionaires and billionaires: what it would raise and what it could pay for", Factsheet Report [www.fightinequality.org/sites/default/files/2022-01/Taxing-Extreme-Wealth-What-It-Would-Raise-What-It-Could-Pay-For.pdf](http://www.fightinequality.org/sites/default/files/2022-01/Taxing-Extreme-Wealth-What-It-Would-Raise-What-It-Could-Pay-For.pdf)

(56) انظر International Energy Agency, "Global CO2 emissions rebounded to their highest level in history in 2021", press release, 8 March 2022 [www.iea.org/news/global-co2-emissions-rebounded-to-their-highest-level-in-history-in-2021](http://www.iea.org/news/global-co2-emissions-rebounded-to-their-highest-level-in-history-in-2021). متاح على [www.iea.org/news/global-co2-emissions-rebounded-to-their-highest-level-in-history-in-2021](http://www.iea.org/news/global-co2-emissions-rebounded-to-their-highest-level-in-history-in-2021). خمس وسبعون في المائة من الانبعاثات العالمية × 36 بليون طن × 40 دولاراً للطن = 1,08 تريليون دولار.



حقوق السحب الخاصة لإنشاء صندوق استثماري للقدرة على الصمود والاستدامة بقيمة 50 بليون دولار، لكن أحد النقاد البارزين لاحظ أنه "للوصول إلى النطاق الضروري، نحتاج إلى إضافة صفر آخر، وجعل الصندوق سنوياً، والسماح للمستثمرين من القطاع الخاص بالتنافس للوصول إلى هذه الصناديق على أساس ما يستطيعون تحقيقه من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في جميع أنحاء العالم"<sup>(57)</sup>.

### تخفيف عبء الدين

75 - لا يمكن تحمل الديون وخدمة الدين إذا تركت الدول من دون أموال كافية للنهوض بإعمال حقوق الإنسان أو لضمان إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي توفير تخفيف لعبء الدين يصل إلى 400 بليون دولار سنوياً على الفور للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الدول الأخرى الضعيفة إزاء تغير المناخ، بحيث يمكن إنفاق هذه الأموال على العمل المناخي، وحفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الأهداف، بما يتسق مع الغاية 17-4<sup>(58)</sup>.

### الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية

76 - ينبغي للدول الغنية أن تقي بالالتزام الذي قطعت منذ فترة طويلة بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية، وتخصيص نسبة تراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. ومن شأن هذا الإجراء، الذي يتسق مع الغاية 17-2، أن ينتج ما يقرب من 200 بليون دولار من الأموال الإضافية سنوياً. وفي كل من الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا باستمرار بهدف الـ 0,7 أو يتجاوزه، مما يثبت أن ذلك ممكن.

## سابعاً - الممارسات الجيدة

77 - نظراً لضيق الحيز المتاح، لم يتسن إدراج الفرع المتعلق بالممارسات الجيدة في هذا التقرير (انظر المرفق الثاني)<sup>(59)</sup>.

## ثامناً - الخلاصة والتوصيات

78 - لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، ينبغي للدول أن تطبق نهجاً قائماً على حقوق الإنسان على جميع جوانب تحسين نوعية الهواء، وضمان المياه المأمونة والكافية، والتعجيل بالعمل المناخي الطموح لحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية، وإزالة الممارسات الضارة من الاقتصاد، والتحول إلى نظام غذائي مستدام، والحفاظ على النظم الإيكولوجية

(57) انظر Avinash Persaud, "Saving Paris: an economically efficient and equitable rescue plan", VOXEU, 2 November 2021. متاح على <https://voxeu.org/article/saving-paris-economically-efficient-and-equitable-rescue-plan>.

(58) تنص الغاية 17-4 على ما يلي: "مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة".

(59) يمكن الاطلاع على المرفق الثاني على [www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports](http://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-environment/annual-thematic-reports)، وانظر أيضاً A/HRC/43/53.

الصحية والتنوع البيولوجي وحمايتهما وترميمهما. فعلى سبيل المثال، من الضروري اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الحفاظ لضمان ألا ينتهك تعيين وإدارة المناطق البرية ومناطق المياه العذبة والمناطق البحرية المحمية حقوق الشعوب الأصلية، أو الفلاحين، أو المنحدرين من أصل أفريقي، أو المجتمعات المحلية المعتمدة على الطبيعة. ويمكن أن يؤدي الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان لمنع التعرض للتلوث والمواد الكيميائية السامة إلى إنقاذ ملايين الأرواح كل عام، مع تجنب بلايين حالات المرض وتوليد تريليونات الدولارات من الفوائد.

79 - وإذا لم نعمل باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لحالة الطوارئ المناخية، وحماية المحيط الحيوي، وإزالة الممارسات الضارة من الاقتصاد العالمي، سيعيش أطفال اليوم والأجيال المقبلة في عالم مفقر إيكولوجيا، محرومين من مساهمات الطبيعة الحاسمة في رفاه الإنسان، وممزقين بسبب تفاقم المظالم البيئية ومدمرين بالجوائح المتزايدة التواتر. وعلى العكس من ذلك، إذا وضعنا حقوق الإنسان والطبيعة في صميم التنمية المستدامة ونجحنا في تحويل المجتمع، يمكن للبشرية أن تحقق مستقبلا عادلا ومستداما يعيش فيه الناس حياة سعيدة وصحية ومرضية في وئام مع الطبيعة.

80 - وينبغي للدول، للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تقوم بما يلي:

(أ) إدراج الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة على جميع الصعد (العالمي، والإقليمي والوطني)، بما في ذلك في صك عالمي ملزم قانونا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والدساتير والتشريعات والسياسات الوطنية؛

(ب) الاعتراف بأن الأهداف تبنى على أساس متين من قانون حقوق الإنسان، مما يضع التزامات ملزمة قانونا؛

(ج) إعطاء الأولوية للإجراءات التي تحقق أهدافا متعددة وحقوق الإنسان في وقت واحد (على سبيل المثال، مبادرات الإصلاح الإيكولوجي، مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، التي تحد من الفقر، وتحسن الأمن الغذائي، وتوفر إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة، وتحمي الطبيعة، وتتصدى لتغير المناخ)؛

(د) اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛

(هـ) التعجيل بالإجراءات اللازمة للتصدي لحالة الطوارئ المناخية العالمية، بما في ذلك التخلص التدريجي من الفحم (التوقف التام عن استخدام الفحم لتوليد الكهرباء بحلول عام 2030 للدول المرتفعة الدخل، وعام 2040 للدول المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وعام 2050 لجميع الدول الأخرى)، والنفط والغاز الطبيعي (بما في ذلك التوقف عن منح تصاريح لاستكشاف النفط والغاز أو توسيع البنى التحتية في الدول المرتفعة الدخل، اعتبارا من الآن)؛

- (و) ضمان أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان في صميم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والاستعاضة عن الغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في أهداف التنمية المستدامة التي انتهت صلاحيتها في عام 2020 بأهداف جديدة؛
- (ز) مواءمة جميع الحوافز الاقتصادية التي توفرها جهود التعافي من كوفيد-19 مع أهداف اتفاق باريس المناخية ومع الانتقال إلى الطاقة المتجددة؛
- (ح) وضع أطر قانونية قوية لمنع الفساد المتعلق بالبيئة والمناخ والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه على نحو فعال، بما في ذلك حالات استغلال وتدمير الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة؛
- (ط) القيام، بقيادة مجموعة العشرين، بتنفيذ الإجراءات اللازمة لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك فرض ضريبة عالمية على الثروة، وإعادة تخصيص الإعانات المالية الضارة بالمناخ والبيئة، وفرض ضريبة عالمية على الكربون، واتخاذ إجراءات صارمة ضد التهريب الضريبي وتجنب الضرائب، وإصدار حقوق سحب خاصة للعمل المناخي، والتخفيف السخي من عبء الدين، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (ي) التفاوض على إزالة آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية أو إنهاء الاتفاقات (لأن هذه الآليات تقيد الدول في اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لأزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث)؛
- (ك) جمع وتحليل ونشر بيانات إحصائية موثوقة ومصنفة، بما في ذلك تصنيفها حسب العرق أو الإثنية، لكل هدف وغاية ومؤشر ذي صلة في خطة عام 2030؛
- (ل) الإبلاغ بشفافية عن الإنفاق على الأهداف وكذلك على خدمة الدين؛
- (م) استخدام الاستعراض الدوري الشامل لتقييم أداء الدول في احترام وحماية وإعمال وتعزيز الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتحقيق الأهداف؛
- (ن) تنسيق إجراءات الإبلاغ عن حقوق الإنسان (مثل الاستعراض الدوري الشامل) مع التقارير المتعلقة بالأهداف (مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية)<sup>(60)</sup>؛
- (س) ضمان أن تدمج أطر التنمية المستدامة لما بعد عام 2030 حقوق الإنسان صراحة في جميع الأهداف والغايات، مما يوفر قدراً أكبر من الوضوح واليقين لأصحاب الحقوق والجهات المسؤولة.
- 81 - وتتحمل الدول المرتفعة الدخل، بوصفها السبب الرئيسي لأزمة الكوكب الثلاثية، مسؤولية خاصة عندما يتعلق الأمر باحترام وحماية وإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتنفيذ الحلول وتمويلها. ولذلك يجب عليها:
- (أ) زيادة تدفقات التمويل إلى البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي، والعمل المناخي، والتعويض عن الخسائر والأضرار؛

(60) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، توصية المجلس بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، الوثيقة OECD/LEGAL/0381.

- (ب) زيادة القدرة على الإقراض لدى مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛
- (ج) توسيع نطاق نقل التكنولوجيا والتعاون في مجال التكنولوجيا؛
- (د) تنفيذ مؤشر ضعف متعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الفريدة؛
- (هـ) اعتماد أهداف وسياسات وطنية لمعالجة الآثار السلبية لاستهلاكها على الدول الأخرى، بما في ذلك عن طريق ما يلي:
- 1' وقف جميع الصادرات من النفايات الإلكترونية، والنفايات البلاستيكية، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة وغيرها من المواد السامة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛
- 2' جعل المقاييس القائمة على الاستهلاك جزءاً من الإحصاءات الرسمية واتخاذ خطوات ملموسة للحد من الاستهلاك غير المستدام، بما في ذلك من خلال تحسين النظم الغذائية (المعتمدة في الغالب على النباتات) وخفض استهلاك المواد؛
- 3' إدراج النتائج غير المباشرة على الصعيد الدولي بصورة منهجية في الاستعراضات الوطنية الطوعية؛
- 4' تعزيز تنظيم الأعمال التجارية التي تغطي سلاسل الإمداد الكاملة، من خلال تشريعات لبذل العناية الواجبة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة.
- 82 - وينبغي لجميع المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بما يلي:
- (أ) تسريع وتوحيد سياسات الاستغناء عن القروض الأحفوري؛
- (ب) إجراء تقييمات لأثر البرامج المقترحة على حقوق الإنسان وإجراء تحليلات للقدرة على تحمل الدين تستند إلى حقوق الإنسان؛
- (ج) توفير تخفيف شامل لعبء الدين وإعادة هيكلة المنح والقروض بشروط ميسرة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الضعيفة إزاء تغير المناخ؛
- (د) تجنب فرض برامج التكيف الهيكلي ومتطلبات التقشف كشرط للحصول على تخفيف لعبء الدين أو المنح أو القروض.
- 83 - ومن أجل الوفاء بمسؤوليتها عن احترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة مع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للأعمال التجارية أن تقوم بما يلي:
- (أ) دعم تنفيذ النهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) ضمان أن تكون جميع الاستثمارات والمشاريع والسياسات متوائمة عمداً مع التقدم المتسارع نحو تحقيق الأهداف؛

(ج) المساهمة في الجهود الرامية إلى التحول نحو هدف الوصول إلى اقتصاد دائري خال من التلوث ودعم هذه الجهود؛

(د) الحد من استخدام الطاقة وتسريع انتقالها من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة؛

(هـ) الحد من الآثار الضارة التي تُلحقها أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها وفروعها ومورديها بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

(و) بذل العناية الواجبة الشاملة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة قبل البدء في مشاريع جديدة أو تصميم منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة.

84 - وقدم مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة توصيات ممتازة تتعلق بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/HRC/50/60)، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (A/75/181/Rev.1)، والمقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء (A/74/164)، والفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان (A/HRC/41/49) وآخرون<sup>(61)</sup>.

85 - وكما خلص الأمين العام في تقريره المرحلي لعام 2021 عن أهداف التنمية المستدامة، تحتاج البشرية إلى "عقد من العمل التحويلي الحقيقي يستفيد منه الناس والكوكب" (انظر E/2021/58، الفقرة 7). وهناك حاجة إلى تغييرات جريئة وحاسمة وعامة على جميع المستويات لتجنب ضياع عقد من عمر التنمية المستدامة، وهو ما لا يستطيع الناس ولا الكوكب تحمله. وإذا ما نفذت حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة جنباً إلى جنب، فإنها توفر تحول تآزري في النموذج بعيداً عن النموذج الاستغلالي التقليدي للتنمية الاقتصادية، مما يوفر رؤية ملهمة تتمحور حول الناس والكوكب، حيث يمكن للأجيال الحالية والمقبلة على السواء التمتع على نحو تام بحقوقها في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

(61) انظر [www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/cross-cutting-thematic-issue](http://www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/cross-cutting-thematic-issue).